الأمم المتحدة

A/RES/64/200

Distr.: General
25 February 2010

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والستون
البند ٥٣ (ج) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (*A/64/420/Add.3*)]

٦٤/٢٠٠ - الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٤٤/٢٣٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ و ٤٩/٢٢ ألف المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ و ٤٩/٢٢ باء المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ و ٥٣/١٨٥ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ و ٥٤/٢١٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ و ٥٦/١٩٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ٥٧/٢٥٦ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٥٨/٢١٤ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٥٩/٢٣١ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٦٠/١٩٥ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٦١/١٩٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٦٢/١٩٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٦٣/٢١٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وقراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٩/٦٣ المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٩ و ٢٠٠١/٣٥ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠١، وإذ تأخذ في الاعتبار قرارها ٥٧/٢٧٠ باء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ المتعلق بالتنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي،

وإذ تشير أيضا إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[١]،

وإذ تعيد تأكيد إعلان هيوغو[٢] وإطار عمل هيوغو للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث[٣] والبيان المشترك الصادر عن الدورة

(١) انظر القرار ٦٠/١.

(٢) A/CONF.206/6، الفصل الأول، القرار ١.

(٣) المرجع نفسه، القرار ٢.

الاستثنائية المعنية بكارثة المحيط الهندي: الحد من المخاطر من أجل مستقبل أكثر أمنا[٤]، بصيغته التي اعتمدها المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث،

وإذ تعيد أيضا تأكيد دورها المتمثل في تقديم التوجيه في مجال السياسة العامة بشأن تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة،

وإذ تعرب عن بالغ قلقها إزاء عدد الكوارث الطبيعية ونطاقها وتفاقم أثرها في السنوات الأخيرة، مما أسفر عن خسائر جسيمة في الأرواح وعواقب اجتماعية واقتصادية وبيئية سلبية طويلة الأمد بالنسبة للمجتمعات الضعيفة في جميع أنحاء العالم تعوق تحقيق تنميتها المستدامة، وبخاصة في البلدان النامية،

وإذ تعرب أيضا عن بالغ قلقها إزاء الصعوبات المتزايدة التي تواجهها الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة في مجال القدرة على التصدي للكوارث والتأهب لها نتيجة للتحديات العالمية الراهنة، بما في ذلك الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية وتغير المناخ وأزمة الغذاء وما يترتب عليها مجتمعة من آثار،

وإذ تشدد على أن الحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك الحد من قلة المنعة في مواجهة الكوارث الطبيعية، عنصر شامل مهم يسهم في تحقيق التنمية المستدامة،

وإذ تسلم بالعلاقة الواضحة بين التنمية المستدامة والقضاء على الفقر والحد من مخاطر الكوارث والتصدي للكوارث والانتعاش من الكوارث وبضرورة مواصلة بذل الجهود في جميع هذه المجالات،

وإذ تسلم أيضا بالحاجة الماسة إلى مواصلة تطوير المعارف العلمية والتقنية الحالية والانتفاع بها من أجل بناء القدرة على مواجهة الكوارث الطبيعية، وإذ تشدد على حاجة البلدان النامية إلى الحصول على التكنولوجيات الملائمة والمتطورة والسليمة بيئيا والفعالة من حيث التكلفة والسهلة الاستخدام من أجل التوصل إلى حلول أشمل للحد من مخاطر الكوارث وتعزيز فعالية وكفاءة قدرات هذه البلدان على التصدي لمخاطر الكوارث،

وإذ تسلم كذلك بأنه يمكن لبعض التدابير المتخذة للحد من مخاطر الكوارث في سياق إطار عمل هيوغو أن تدعم أيضا التكيف مع تغير المناخ، وإذ تشدد على أهمية تعزيز قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث الطبيعية من خلال برامج الحد من مخاطر الكوارث،

---

(٤) A/CONF.206/6، المرفق الثاني.

وإذ تؤكد أهمية المضي قدما في تطبيق خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (''خطة جوهانسبرغ للتنفيذ'')[٥] والأحكام ذات الصلة الواردة فيها بشأن قلة المنعة وتقييم المخاطر وإدارة الكوارث،

وإذ تسلم بالحاجة إلى مواصلة بلورة فهم للأنشطة الاجتماعية والاقتصادية التي تؤدي إلى تفاقم قلة منعة المجتمعات إزاء الكوارث الطبيعية وإلى التصدي لتلك الأنشطة، وإلى بناء قدرات السلطات المحلية والمجتمعات المحلية على تعزيز منعتها إزاء الكوارث ومواصلة تحسين تلك القدرات،

وقد نظرت في توصية الأمين العام المتعلقة بقرار الجمعية العامة ٥٤/٢١٩[٦]؛

وإذ تحيط علما مع التقدير بـ ''تقرير التقييم العالمي بشأن الحد من مخاطر الكوارث'' الصادر في المنامة في أيار/مايو ٢٠٠٩[٧]،

وإذ تلاحظ التقرير عن الكوارث في العالم لعام ٢٠٠٩: التركيز على الإنذار المبكر بها والتحرك بسرعة لمواجهتها[٨]،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام عن تنفيذ الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث[٩]؛

٢ - **تذكر** بأن الالتزامات الواردة في إعلان هيوغو[٢] وإطار عمل هيوغو للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث[٣] تشمل تقديم المساعدة إلى البلدان النامية المعرضة للكوارث الطبيعية وإلى الدول المنكوبة بالكوارث التي تمر بمرحلة انتقالية نحو تحقيق الانتعاش المادي والاجتماعي والاقتصادي المستدام، من أجل الاضطلاع بأنشطة الحد من المخاطر في مرحلة الانتعاش في أعقاب الكوارث والقيام بعمليات التأهيل؛

٣ - **ترحب** بالتقدم المحرز في تنفيذ إطار عمل هيوغو، وتؤكد الحاجة إلى زيادة إدماج الحد من مخاطر الكوارث بشكل أكثر فعالية في سياسات التنمية المستدامة وتخطيطها

---

(٥) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(٦) انظر A/63/351.

(٧) متاحة على: www.unisdr.org.

(٨) الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، تقرير عن الكوارث في العالم لعام ٢٠٠٩: التركيز على الإنذار المبكر بها والتحرك بسرعة لمواجهتها (جنيف، ٢٠٠٩).

(٩) A/64/280.

وبرمجتها؛ وإلى تطوير وتعزيز المؤسسات والآليات والإمكانيات على كل من الصعيد الإقليمي والوطني والمحلي من أجل بناء القدرة على مواجهة الأخطار؛ وإلى القيام على نحو منهجي بإدماج نهج الحد من المخاطر في تنفيذ برامج التأهب لحالات الطوارئ والتصدي لها والانتعاش منها وفي الخطط الإنمائية الطويلة الأجل، كوسيلة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

٤ - **تهيب** بالمجتمع الدولي أن يكثف جهوده من أجل الوفاء التام بالالتزامات الواردة في إعلان هيوغو وإطار عمل هيوغو؛

٥ - **تدعو** الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والهيئات الإقليمية والمنظمات الدولية الأخرى، بما فيها الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، وكذلك المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والمتطوعون والقطاع الخاص والأوساط العلمية، إلى تكثيف الجهود من أجل دعم إطار عمل هيوغو وتنفيذه ومتابعته، وتؤكد، في هذا الصدد، أهمية مواصلة أصحاب المصلحة على جميع المستويات التعاون والتنسيق فيما يتعلق بالتصدي بفعالية لآثار الكوارث الطبيعية؛

٦ - **تهيب** بمنظومة الأمم المتحدة إدماج أهداف إطار عمل هيوغو ومراعاته مراعاة تامة في استراتيجياتها وبرامجها، مستفيدة في ذلك من آليات التنسيق القائمة، ومساعدة البلدان النامية عن طريق تلك الآليات على أن تضع وتنفذ، حسب الاقتضاء وعلى وجه السرعة، تدابير للحد من مخاطر الكوارث، وتدعو المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية والدولية إلى القيام بذلك؛

٧ - **تهيب أيضا** بمنظومة الأمم المتحدة أن تدعم، في الوقت المناسب وباطراد، الجهود التي تقودها البلدان المنكوبة بالكوارث من أجل الحد من مخاطر الكوارث في عمليتي الانتعاش والتأهيل في أعقاب الكوارث، وتدعو المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإقليمية وغيرها من المنظمات الإقليمية والدولية إلى القيام بذلك؛

٨ - **تسلم** بأن كل دولة مسؤولة في المقام الأول عن تحقيق تنميتها المستدامة وعن اتخاذ تدابير فعالة للحد من مخاطر الكوارث، لأغراض منها حماية الناس في إقليمها وحماية الهياكل الأساسية وغيرها من الثروات الوطنية من أثر الكوارث، بما في ذلك تنفيذ إطار عمل هيوغو ومتابعته، وتؤكد أهمية التعاون الدولي والشراكات الدولية لدعم تلك الجهود الوطنية؛

٩ - **تسلم أيضا** بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في سبيل تطوير قدرات وطنية ومحلية لتنفيذ إطار عمل هيوغو، بوسائل منها وضع برامج وطنية للحد من الكوارث، وتشجع الدول الأعضاء التي لم تطور بعد هذه القدرات على القيام بذلك؛

١٠ - **تسلم كذلك** بأهمية التنسيق بين التكيف مع تغير المناخ والتدابير ذات الصلة للحد من مخاطر الكوارث، وتدعو الحكومات والمنظمات الدولية المعنية إلى إدماج هذه الاعتبارات إدماجا شاملا في خططها وبرامجها، بما في ذلك الخطط الإنمائية وبرامج القضاء على الفقر، وفي برامج العمل الوطنية للتكيف في أقل البلدان نموا، وتدعو المجتمع الدولي إلى دعم الجهود الجارية التي تبذلها البلدان النامية في هذا الصدد؛

١١ - **تحث** الدول الأعضاء على مواصلة وضع وتحديث وتعزيز تدابير الحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك تدابير التأهب، على جميع المستويات وفقا لإطار عمل هيوغو، مع مراعاة ظروفها وقدراتها وبالتنسيق مع الجهات الفاعلة المعنية، حسب الاقتضاء، وتشجع المجتمع الدولي وكيانات الأمم المتحدة المعنية على إيلاء المزيد من الأولوية لدعم الجهود الوطنية والمحلية المبذولة في هذا الصدد؛

١٢ - **ترحب** بالمبادرات الإقليمية ودون الإقليمية التي أعدت للحد من مخاطر الكوارث، وتكرر تأكيد الحاجة إلى مواصلة إعداد مبادرات إقليمية وتطوير قدرات الآليات الإقليمية على الحد من المخاطر وتعزيزها، حيثما وجدت، وتشجع على استخدام جميع الأدوات الموجودة وتبادلها، وتطلب إلى لجان الأمم المتحدة الإقليمية أن تدعم، ضمن نطاق ولاياتها، الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في هذا الصدد، بتنسيق وثيق مع الكيانات المنفذة في منظومة الأمم المتحدة؛

١٣ - **تشجع** المرفق العالمي للحد من الكوارث والإنعاش، وهو عبارة عن شراكة تابعة لنظام الاستراتيجية الذي يديره البنك الدولي، على أن يواصل دعم تنفيذ إطار عمل هيوغو؛

١٤ - **تشجع** أمانة الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث على مواصلة وضع وتطوير وتحسين أساليب إجراء تقييمات للتنبؤ بالمخاطر المتعددة، بما في ذلك ما يتعلق بالجوانب الاقتصادية للحد من مخاطر الكوارث وتحليل التكاليف والمنافع الاجتماعية والاقتصادية لإجراءات الحد من المخاطر المتخذة على جميع المستويات؛

١٥ - **تهيب** بالمجتمع الدولي أن يدعم، على جميع المستويات، وبخاصة على مستوى المجتمعات المحلية، تطوير وتعزيز المؤسسات والآليات والقدرات التي بإمكانها الإسهام بانتظام في بناء القدرة على مواجهة الأخطار؛

١٦ - **تشجع** الدول الأعضاء على تعزيز التزامها بالتنفيذ الفعال لإطار عمل هيوغو بتقوية مشاركتها في نظام الاستراتيجية، بما في ذلك المنتديات الوطنية والإقليمية والمنتديات التقنية المواضيعية وعملية استعراض منتصف المدة، وكذلك المنتدى العالمي للحد من أخطار الكوارث؛

١٧ - **تلاحظ مع التقدير** عقد الدورة الثانية للمنتدى العالمي للحد من أخطار الكوارث بشأن موضوع ''الكوارث والفقر والضعف''، في جنيف في الفترة من ١٦ إلى ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، الذي أتاح منتدى مهما للدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ إطار عمل هيوغو وتعزيز الوعي بالحد من مخاطر الكوارث وتبادل الخبرات والتعلم من الممارسات الجيدة؛

١٨ - **تسلم** بأهمية إدماج منظور جنساني وتمكين المرأة وإشراكها في تحديد وتنفيذ جميع مراحل إدارة الكوارث، وكذلك في استراتيجيات وبرامج الحد من المخاطر، وتشجع أمانة الاستراتيجية على مواصلة تعزيز النهوض بتعميم مراعاة المنظور الجنساني وتمكين المرأة؛

١٩ - **تعرب عن تقديرها** للبلدان التي قدمت دعما ماليا لأنشطة الاستراتيجية عن طريق التبرع لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للحد من الكوارث؛

٢٠ - **تشجع** المجتمع الدولي على مواصلة تقديم تبرعات مالية كافية للصندوق الاستئماني سعيا إلى ضمان الدعم الكافي لأنشطة متابعة إطار عمل هيوغو، وتشجع الدول الأعضاء على تقديم مساهمات غير مخصصة متعددة السنوات في أبكر وقت ممكن من العام؛

٢١ - **تشجع** الحكومات والمنظمات المتعددة الأطراف والمنظمات الدولية والإقليمية والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني على الاستثمار بانتظام في مجال الحد من مخاطر الكوارث بغية تنفيذ أهداف الاستراتيجية؛

٢٢ - **تؤكد** أهمية الحد من مخاطر الكوارث وما يستتبعه ذلك من تزايد مسؤوليات أمانة الاستراتيجية، وتكرر تأكيد الطلب إلى الأمين العام أن يبحث جميع السبل المتعلقة بتأمين تمويل إضافي لضمان توافر موارد مالية ثابتة ويمكن التنبؤ بها لتشغيل الأمانة؛

٢٣ - **تعترف** بأهمية نظم الإنذار المبكر، وتشجع الدول الأعضاء على إدماج هذه النظم في استراتيجياتها وخططها الوطنية للحد من مخاطر الكوارث، وتشجع جميع أصحاب المصلحة على تبادل الممارسات الجيدة بشأن الإنذار المبكر باستخدام آليات تبادل المعلومات في إطار نظام الاستراتيجية؛

٢٤ - **تؤكد** ضرورة التشجيع على تحسين فهم وإدراك أسباب الكوارث، وكذلك ضرورة بناء وتعزيز قدرات التصدي لها من خلال جملة أمور، منها نقل وتبادل الخبرات والمعارف التقنية، وبرامج التثقيف والتدريب للحد من مخاطر الكوارث، وتيسير إمكانية الحصول على البيانات والمعلومات ذات الصلة، وتعزيز الترتيبات المؤسسية، وتشجيع مشاركة المجتمعات المحلية وتوليها زمام الأمر من خلال نهج مجتمعية لإدارة مخاطر الكوارث؛

٢٥ - **تشدد** على ضرورة أن يواصل المجتمع الدولي اهتمامه حتى مرحلة ما بعد الإغاثة في حالات الطوارئ وأن يدعم عمليات التأهيل والتعمير والحد من المخاطر في الأجلين المتوسط والطويل، وتؤكد أهمية تنفيذ وتكييف برامج طويلة الأجل ذات صلة بالقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة وإدارة عملية الحد من مخاطر الكوارث في أكثر المناطق عرضة لها، وبخاصة في البلدان النامية المعرضة للكوارث الطبيعية؛

٢٦ - **تؤكد** ضرورة معالجة مسألة الحد من مخاطر جميع الكوارث الطبيعية، بما في ذلك الأخطار الجيولوجية والأخطار المتصلة بالرطوبة الجوية، ومواطن الضعف إزاءها، معالجة شاملة؛

٢٧ - **تحيط علما** بالمبادرة العالمية للاستراتيجية لتأمين سلامة المدارس والمستشفيات، وخصوصا من خلال الاستثمار في اتخاذ الإجراءات اللازمة لإجراء تقييمات وطنية لسلامة المرافق التعليمية والصحية القائمة بحلول عام ٢٠١١، وللقيام، حسب الاقتضاء، بوضع وتنفيذ خطط عمل ملموسة لتعزيز السلامة في المدارس والمستشفيات بحلول عام ٢٠١٥، وتشجع الدول الأعضاء على تقديم تقارير بهذا الشأن على أساس طوعي؛

٢٨ - **تقرر** أن تعلن يوم ١٣ تشرين الأول/أكتوبر موعدا للاحتفال باليوم الدولي للحد من الكوارث[١٠]؛

٢٩ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، في إطار البند المعنون ''التنمية المستدامة''.

الجلسة العامة ٦٦
٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩

---

(١٠) القرار ٢٣٦/٤٤، الفقرة ٢؛ والقرار ٢١٩/٥٤، الفقرة ٥؛ والقرار ١٩٥/٥٦، الفقرة ٢٣؛ والقرار ٢٥٦/٥٧، الفقرة الخامسة من الديباجة.